



**Tikrit Journal of Administrative
And Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



The Effect of Accounting Conservatism on The Economic Value Added

"An applied study in of Iraqi banks"

Researcher: Saja Abdulkarim Ali
College of Administration and Economics
Tikrit University

cade.2021.100@st.tu.edu.iq

Prof. Dr. Satam Salih Hussein
College of Administration and Economics
Tikrit University

Satam.hussein@tu.edu.iq

Abstract:

The research aims to study and analyze the relationship between accounting conservatism and the added economic value. To achieve the goal of the research, quantitative measurement was adopted as a method for measuring variables by analyzing the informational content of the financial statements of Iraqi banks listed in the Iraqi Stock Exchange for the period from 2010-2019 as a sample for research. By adopting descriptive and inferential statistical methods through the (SPSS) statistical program to study and analyze the relationship and effect between the current research variables. The research reached important results that confirm the existence of a positive correlation and impact between accounting conservatism and the added economic value, and this directs banks' administrations to pay attention to indicators of accounting conservatism to determine economic profit.

Keywords: Accounting conservatism, added economic value.

**تأثير التحفظ المحاسبي على القيمة الاقتصادية المضافة
دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية**

أ.د. سطم صالح حسين
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

الباحثة: سجي عبد الكريم علي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص:

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة، ولتحقيق هدف البحث تم تبني القياس الكمي كأسلوب لقياس المتغيرات عبر تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2010-2019 كعينة للبحث، باعتماد الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية من خلال برنامج (SPSS) الإحصائي لدراسة وتحليل العلاقة والتأثير الحاصل بين متغيرات البحث الحالية، وتوصل البحث إلى نتائج مهمة تؤكد وجود علاقة ارتباط وتأثير إيجابية بين التحفظ المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة، وهذا يوجه إدارات المصارف بضرورة الاهتمام بمؤشرات التحفظ المحاسبي لتحديد الربح الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، القيمة الاقتصادية المضافة.

المقدمة

بدء تبني مفهوم التحفظ المحاسبي بشكل ملحوظ بعد تلك الانهيارات التي حدثت في مطلع القرن الحادي والعشرين، إذ يعود سبب انهيار تلك الشركات إلى التصرفات الانتهازية التي قامت بها الإدارة لتضخيم أرباحها وعدم اتباعها سياسية التحفظ المحاسبي مما أثار ذلك شكوك المستخدمين حول جودة الأرباح المحاسبية ومدى مصداقية القوائم المالية المنشورة، لذلك يسهم إتباع التحفظ المحاسبي اختيار السياسات والمؤشرات المحاسبية التي تتطلب تسجيل أقل قيم للأصول والإيرادات، وأعلى قيم للالتزامات والمصاريف، ويؤثر هذا الاجراء في مؤشرات الأداء المحاسبية والذي يعد من المعلومات المهمة في تقييم أداء الشركة، إذ يعد الاهتمام في تقييم الأداء المالي للشركات من القضايا الجوهرية، فضلاً عن اتباع طريقة جديدة في التحليل تعتمد على مؤشرات اقتصادية ومن أهمها مؤشر (EVA) الذي يعد من المقاييس المالية القادرة على تحديد الربح الاقتصادي الحقيقي للشركة (يركز على الربح الاقتصادي بدلاً من الربح المحاسبي وحده)، إذ يعمل على قياس ربح الشركة المتبقي بعد طرح سعر تكلفة جميع أنواع رأس المال المستثمر سواء كان من خلال المساهمين كالتمويل الداخلي أو من خلال أموال الغير كالتمويل الخارجي، وعليه يسهم مؤشر (EVA) في إظهار قدرة إدارة الشركة على خلق الأرباح عن طريق التفاعل القائم بين عناصر الإنتاج والأموال المستثمرة لتمويل هذه العناصر، ونتيجة لذلك حاز مؤشر (EVA) على اهتمام واسع من قبل مستخدمين القوائم المالية بعده أحد المداخل الحديث لتوجيه وترشيد قرارات المستثمرين.

المبحث الأول: دراسات السابقة ومنهجية البحث

أولاً. الدراسات السابقة: سيتم في هذه الفقرة عرض وتحليل أهم الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي أمكن التوصل إليها والتي تقع ضمن مجال البحث، تناولت علاقة التحفظ المحاسبي مع القيمة الاقتصادية المضافة كالاتي:

١. دراسة (Novalia & Nindito, 2016) بعنوان:

The Influence of Accounting Conservatism and Economic Value Added on Corporate Equity Assessment

تأثير التحفظ المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة على تقييم حقوق الملكية (بحث في مجلة) هدفت دراسة إلى بيان تأثير التحفظ المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة على تقييم حقوق الملكية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة إندونيسيا. تناولت الدراسة جمع البيانات من الموقع الرسمي لبورصة إندونيسيا والتي تم نشرها خلال فترة 3 سنوات من 2011 حتى 2013م وكانت التقنية المستخدمة لجمع العينة هي أخذ عينات هادفة لـ (18) شركة، وتم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار العلاقة بين المتغيرات ونموذج (Basu) ونموذج (MTB) لاختبار التأثير بين المتغيرات. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للتحفظ المحاسبي على حقوق الملكية، وأيضاً وجود تأثير إيجابي للقيمة الاقتصادية المضافة على تقييم حقوق الملكية، فضلاً عن وجود تأثير ذو دلالة احصائية للتحفظ المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة كلاهما في الوقت نفسه على تقييم حقوق الملكية.

٢. دراسة (ابو حميدة، ٢٠١٧) بعنوان: (أثر التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين على القيمة الاقتصادية المضافة) (رسالة ماجستير)

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير التحفظ المحاسبي على القيمة الاقتصادية المضافة للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين. وتناولت الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على جميع الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين منذ عام 2010م وعددها (49) شركة، التي تتوفر بياناتها المالية مدققة ومنشورة طيلة فترة الدراسة من سنة 2010 ولغاية 2015م. مع استثناء قطاع المصارف لخضوعه لقوانين محددة، وعليه كانت العينة النهائية التي تم إجراء الدراسة عليها، تتكون من (24) شركة، بواقع (92) مشاهدة. وتم الاعتماد على نموذج الاستحقاقات لاختبار التأثير بين المتغيرات. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة ممارسة شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لسياسة التحفظ المحاسبي، مقاساً بـ (القيمة الدفترية إلى السوقية) على القيمة الاقتصادية المضافة، وتم تأكيد ذلك من خلال وجود أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة ممارسة شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لسياسة التحفظ، مقاساً بـ (نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل الأحداث غير العادية والعمليات المحاسبي غير المستمرة) على القيمة الاقتصادية المضافة.

٣. دراسة (صراوي، ٢٠١٩) بعنوان: (أثر التحفظ المحاسبي على العائد المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي) (رسالة ماجستير)

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير التحفظ المحاسبي على معدل العائد على الأصول والقيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ودراسة الاختلاف في تأثير التحفظ المحاسبي على معدل العائد على الأصول والقيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. وتناولت الدراسة المنهج الكمي من خلال الاعتماد على القوائم المالية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة ما بين 2010-2017 وتمثلت عينة الدراسة بـ (47) شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان، وتم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات ومن أهمها وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على العائد على الأصول في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان في ظل وجود المتغيرات الضابطة (نسبة المديونية، وحجم الشركة) في حين بينت نتائج الدراسة عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على القيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان في ظل وجود المتغيرات الضابطة (نسبة المديونية، وحجم الشركة).

اهم ما يميز الدراسة الحالية عن السابقة نلاحظ ان هناك تباين ملحوظ فيما توصلت اليه جميع الدراسات فضلاً على انها تعد من اول الدراسات المبحوثة على البيئة العراقية على حد علم الباحثان.

ثانياً. منهجية البحث:

١. مشكلة البحث: تتركز مشكلة البحث في تحديد مدى فعالية تأثير التحفظ المحاسبي في القيمة الاقتصادية المضافة كأحد المؤشرات الاقتصادية الحديثة القادرة على تحديد الربح الاقتصادي الحقيقي للشركة بدلاً من الربح المحاسبي وحده.

٢. هدف البحث: بناءً على طبيعة مشكلة البحث وأهميته، فإن الهدف الرئيسي للبحث هو تناول تأثير التحفظ المحاسبي على القيمة الاقتصادية المضافة في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، من خلال معرفة العلاقة بين التحفظ المحاسبي والقيمة الاقتصادية.

٣. أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أهمية تقييم مدى فعالية تأثير التحفظ المحاسبي على القيمة الاقتصادية المضافة كأحد المؤشرات الاقتصادية الحديثة القادرة على تحديد الربح الاقتصادي الحقيقي للشركة بدلاً من الربح المحاسبي وحده.

٤. فرضية البحث: يقوم البحث على فرضيتين رئيسيتين للإجابة على أسئلة مشكلة البحث وتحقيق أهدافه، وتتمثل كالآتي:

الفرضية الرئيسية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة معنوية للتحفظ المحاسبي في القيمة الاقتصادية المضافة.

الفرضية الرئيسية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية للتحفظ المحاسبي في القيمة الاقتصادية المضافة.

٥. حدود البحث: تقتصر حدود البحث على حدود زمانية ومكانية كما يأتي:

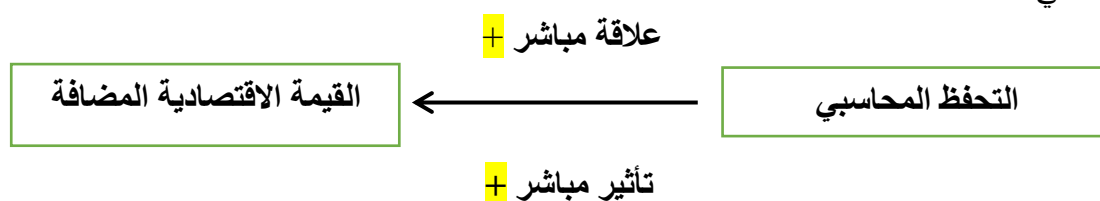
أ. الحدود الزمانية: سيتم الاعتماد في البحث على بيانات السنوات المالية من 2010-2019.

ب. الحدود المكانية: سيتم التطبيق في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

٦. منهج البحث: يعتمد هذا البحث على منهجين أساسيين من مناهج البحث العلمي وهما كالآتي:

أ. المنهج الوصفي: اعتمد الباحثين على الأدبيات المحاسبية المتعلقة بموضوع البحث لا سيما ما يتعلق منها بالجانب النظري، وذلك عن طريق الرسائل الجامعية وبحوث علمية ومؤتمرات وكتب ومقالات، فضلاً عن أبحاث من المواقع الإلكترونية العربية والاجنبية.

ب. المنهج التطبيقي: إذ تم الاعتماد على القطاع المصرفي كحقل لإجراء الدراسة التطبيقية من خلال اعتماد التقارير المالية المفصّل عنها من قبل تلك المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لفترة 10 سنوات متتالية من 2010 وحتى 2019. والشكل رقم (١) يمثل متغيرات البحث كالآتي:



الشكل (١): نموذج البحث

المصدر: الشكل من اعداد الباحثان.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتحفظ المحاسبي وعلاقته بالقيمة الاقتصادية المضافة

أولاً. مفهوم التحفظ المحاسبي: يعد التحفظ المحاسبي حجر الزاوية في السياسات المحاسبية الحديثة، كونه يعد من أقدم السياسات المحاسبية المتطورة والأكثر اعتماداً في التقييم عند إعداد القوائم المالية، وعليه يعد التحفظ مفهوماً مثيراً للجدل منذ بداية القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر، وبالرغم من الانتقادات العديدة الموجهة له إلا أنه يلعب دور مهم في الحد من ممارسات إدارة أرباح، إذ يفرض على المحاسبين الاحتياط للخسائر المتوقعة والحذر منها وعدم الاعتراف بالأرباح المتوقعة كما يفرض عليهم الإفصاح عن معلومات الأصول والإيرادات بالقيم الأقل والمصاريف والالتزامات بالقيم الأعلى في حالات عدم التأكد.

لذلك يعد التحفظ المحاسبي مفهوم مثيراً للجدل منذ بدايته وحتى الوقت الحالي، وذلك لعدم وجود تعريف متفق عليه. إذا فسر (Basu, 1997: 7) التحفظ بأنه الاعتراف بالأحداث السيئة بسرعة أكبر من الأحداث الجيدة. أي ميل المحاسبين إلى طلب درجة أعلى من التحقق للاعتراف بالأحداث الجيدة من الاعتراف بالأحداث السيئة، وهو ما يصفه (Basu) بالتوقيت غير المتماثل في الأرباح.

ويتفق (Dai& Ngo) على أن التحفظ المحاسبي هو إمكانية التحقق غير المتكافئة من المكاسب المحاسبية مقابل الخسائر (Dai& Ngo, 2013: 3).

وأشار حسن إلى أن التحفظ يخفض من قيمة الأصول في الفترة الحالية ويرفع من قيمة الأرباح في الفترة المستقبلية نتيجة للتخفيض في المصروفات المستقبلية (حسن، ٢٠١٥: ٤٥٠). كما يعد التحفظ المحاسبي سياسة مهمة تستخدم في التعامل مع حالات عدم التأكد في الأنشطة الاقتصادية والتجارية، بذلك يرتبط التحفظ بالظروف التي من المحتمل أن تؤدي إلى خسائر، ويتم تأجيل الظروف التي يمكن أن تدر أرباحاً (Hajawiyah et al., 2020: 2).

ثانياً. أنواع التحفظ المحاسبي: يقسم التحفظ المحاسبي على نوعين وهما التحفظ المحاسبي المشروط والتحفظ المحاسبي غير مشروط ويمكن توضيحها كالآتي:

١. **التحفظ المحاسبي المشروط:** وهو النوع الأول من حيث الظهور، يطلق عليه بالتحفظ المعتمد على الأحداث ويعني أن يتم تخفيض القيم الدفترية لصافي الأصول عند وقوع أحداث غير جيدة وعدم الاعتراف بزيادة القيم الدفترية للأصول في ظل وقوع أحداث جيدة، إلا في حالة توفر دليل عن تحققها (Ball et al., 2013: 756). أو هو التحفظ الذي ينتج عنه تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول عند حدوث بعض الظروف غير المرغوب فيها مع عدم حدوث العكس أي زيادة القيمة الدفترية لصافي الأصول في حال حدوث بعض الظروف المرغوب فيها (المشهداني وحמיד، ٢٠١٤: ٣٦٥). أو التحفظ اللاحق إذ يتم الاعتراف بالأحداث الاقتصادية غير الجيدة في الدخل المحاسبي في توقيت أقرب عن توقيت الاعتراف بالأحداث الاقتصادية الجيدة الخاصة بنفس الفترة (Zhong & Li, 2017: 3).

٢. **التحفظ المحاسبي غير المشروط:** وهو النوع الثاني من أنواع التحفظ والذي يطلق عليه بالتحفظ المسبق ويعني اختيار الإدارة المسبق للطرق والسياسات المتبعة بمعالجة الأصول والخصوم، وعليه انخفاض القيمة الدفترية لصافي الأصول عن قيمتها السوقية (Beaver & Rayan, 2005: 271). أو إن التحفظ غير المشروط هو تطبيق لبدائل القياس المحاسبي وذلك بما يلزم الإفصاح في المصارف (عوجة، ٢٠١٧: ٢٢٨). وكذلك يعرف بالتحفظ السابق عن وقوع الأحداث أو التحفظ المستقل أي أنه مستقل عن الأحداث بمعنى أنه ينتج عن إجراء العملية المحاسبية المحددة منذ البداية لتسجيل الأصول والالتزامات أي الاعتراف بالقيم الأقل لحقوق المساهمين (حسين وآخرون، ٢٠٢٠: ٦٧). **ثالثاً. تفسيرات التحفظ المحاسبي:** للتحفظ المحاسبي أربعة تفسيرات أو ما تسمى بدوافع التحفظ المحاسبي يقدمها الفكر المحاسبي وسيتم بيانها كالآتي:

١. **التفسير التنظيمي:** إن الخسائر الناتجة عن المبالغة في الدخل المحاسبي قد تسبب آثار سلبية على المجتمع وبالنظر إلى أن واضعي المعايير والمنظمين يتحملون المسؤولية السياسية، فإنهم سيضعون معايير محاسبية متحفظة لتجنب الإضرار بسمعتهم المهنية مما يتم استخدام التحفظ

- المحاسبي من قبل المنظمين وواضعي المعايير كوسيلة لتقليل أضرار السمعة الناتجة عن المبالغة في التقييم أو الدخل المحاسبي بسبب تطبيق المعايير المحاسبية (جاسم وآخرون، ٢٠٢١: ٢٧٥).
٢. **التفسير الضريبي:** إن التحفظ يساعد على تخفيض القيم الحالية للضرائب المفروضة على الشركات من خلال إظهار مجموع الأموال التي تجبها الدولة من مختلف المصادر والجهات لتمويل النفقات العامة والإيفاء بالحاجات العامة بأقل من قيمتها الحقيقية وإظهار تكاليف الحصول على الإيرادات بقيمة أعلى من قيمتها الحقيقية مما يؤدي إلى زيادة قيمة الشركات (صالح، ٢٠١٧: ١٩).
٣. **التفسير التعاقدية:** يعد التحفظ مفيد في معالجة مشاكل الخطر الأخلاقي في التعاقد، إذ إنه يقيد السلوك الانتهازي للإدارة عند إعداد التقارير المالية، لذلك إن التطبيق المتسق بشكل ثابت من فترة لأخرى للتحفظ المحاسبي سوف يميل إلى إلغاء التحيز الإداري في الإجراءات المحاسبية التعاقدية للإبلاغ عن الأرباح الإيجابية فقط، كما أنه سيقول الأرباح التراكمية وصافي الأصول، وعليه فإن التحفظ يزيد من قيمة الشركات من خلال تقييد المدفوعات الانتهازية من المديرين لأنفسهم وللأطراف الأخرى، أي تقاسم القيمة المتزايدة بين جميع الأطراف مما يؤدي إلى تعزيز الرفاهية للجميع (Hämäläinen, 2011: 51-52).
٤. **التفسير التقاضي:** التقاضي من جانب المساهمين هو مصدر آخر من مصادر التحفظ في السنوات الأخيرة لكونه أحد الأسباب التي تجعل الإدارة تستخدم التحفظ لتخفيض احتمال التعرض إلى التقاضي، إذ أن المبالغة في تقدير صافي الأصول المتوقعة تولد تكاليف التقاضي مقارنة فيما لو تم التقليل من صافي الأصول. لأن التقليل من صافي الأصول يقلل من تكاليف التقاضي المتوقعة مما يجعل للإدارة حافز لأجل الإبلاغ عن الأصول والأرباح بصورة متحفظة (Watts, 2003: 209).
- رابعا. أهداف التحفظ المحاسبي:** للتحفظ المحاسبي أهداف عديدة يمكن الاستفادة منها عند إعداد التقارير المالية لمواجهة حالات عدم التأكد ومن أهم تلك الأهداف ما يلي:
١. يساهم في إدراج زيادة درجة الحذر للممارسة الأحكام اللازمة لعمل التقديرات المطلوبة في ظل ظروف عدم التأكد من خلال التقليل المتعمد للأصول أو الدخل أو المبالغة المتعمدة في الالتزامات أو النفقات (Mora & Walker, 2015: 621).
٢. الاسهام في تأكيد وجود توقيت غير متماثل للأحداث، أي الاستجابة للأحداث غير الجيدة بسرعة أكبر من الاستجابة للأحداث الجيدة، وعليه العمل على تقليل مخاطر عدم التأكد والحد من الإيجابية المفرطة من قبل المديرين والمحاسبين والمدققين عند تقييم الأصول والأرباح للمصارف والشركات (Misra & Vishnani, 2016: 1014).
٣. الاسهام في مواجهة حالات عدم التأكد من خلال توخي الحذر عند إجراء التقديرات والتقييم لعدم حساب الأصول أو الدخل بشكل خاطئ، أذ يهدف إلى مساعدة مستخدمي القوائم المالية من خلال تزويدهم بالمعلومات المحاسبية مثل نتائج التشغيل والتدفقات النقدية والوضع المالي (Wang, 2018: 1202).
٤. الاسهام في منع البيانات المالية الاحتياطية التي يقوم بها المديرين من خلال العمل على منع المبالغة في تقارير الأرباح، بهدف تخفيض تكاليف التمويل وتجنب مخاطر الإفلاس (Nur et al., 2019: 64).
- خامسا. مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة:** يُعد مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة بأنه تحويل الأرباح المحاسبية إلى أرباح اقتصادية، مما يؤدي إلى توافق مصالح جميع الأطراف بدلاً من خلق النزاعات بينهما (sharma & kumar, 2012: 44).

ويتفق (عمر وعبد القادر) على أن (EVA) هو مؤشر للأداء المالي، وتقدير الربح الحقيقي بصورة أقرب إلى الربح الحقيقي المقدر من أي مؤشر آخر، ويرتبط هذا بتعظيم ثروة المساهمين، أي الفرق في صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكاليف رأس المال (عمر وعبد القادر، ٢٠٢٠: ٨٩).

كذلك تقيس (EVA) الربحية الاقتصادية الحقيقية، ولها علاقة إيجابية قوية مع قيمة المساهمين، ويمكن أن تكون أداة مفيدة لإدارة أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (Subedi & Farazmand, 2020: 616-617)

ويعد (EVA) أحد معايير الأداء المالي التي تم التطرق إليها في النظرية الإدارية المالية الحديثة. إذا يعد الفرق بين ما يتم استثماره من أصحاب رأس المال في الشركات وما يتم الحصول عليه من قبل عمليات البيع بالأسعار الحالية السائدة في الأسواق (ابراهيم وآخرون، ٢٠٢١: ٤١٣).
سادساً. **انواع القيمة الاقتصادية المضافة:** هناك أربعة أنواع من القيمة الاقتصادية المضافة تمثل سلسلة لتطورها تبدأ من (EVA) الأساسية: والتي لا تشمل أي نوع من التعديل، ويمكن حسابها من القيمة غير المعدلة للبيانات الواردة في القوائم المالية. أما بالنسبة (EVA) المفصح عنها: فتستخدمها شركة Stern & Stewart ويتضمن احتسابها 12 تعديلاً معيارياً للبيانات المحاسبية المتاحة في القوائم المالية (القاموسي وإبراهيم، ٢٠١٨: ١٩٩). وبالنسبة (EVA) الملائمة: فتشير إلى القيمة التي يجب على كل شركة تطويرها واعتمادها من خلال إجراء التعديلات المناسبة لها والمتوافقة مع هيكلها التنظيمي ومحفظتها أعمالها واستراتيجيتها وسياساتها المحاسبية. أما (EVA) الحقيقية: فتعني القيمة الدقيقة المحسوبة بعد كل التعديلات على البيانات المحاسبية (هاشم وكريم، ٢٠١٦: ٧٧-٧٨). وإضاف Shoghi نوع خامس أطلق عليها (EVA) المعدلة: والتي تسعى إلى إيجاد أرباح محاسبية وأرباح اقتصادية بناءً على القيمة السوقية لتكاليف رأس المال المستثمر (Shoghi, 2012: 403).

سابعاً. **اهم ما يميز مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة على المقاييس التقليدية:** اكتسب مؤشر (EVA) المالي قبولاً مبكراً من مجتمع الشركات، وذلك بسبب طريقته المبتكرة في النظر إلى الربحية والأرباح الحقيقية للشركة. على عكس المقاييس التقليدية للربح التي تنظر للربحية المتبقية للشركة، وعليه يتم بيان أهم ما يميز مؤشر (EVA) المالي على المقاييس التقليدية كالآتي:

١. يعد مؤشر (EVA) الذي يستخدم لقياس أداء الشركات بطريقة دقيقة جداً ومفيدة لاتخاذ القرار داخل الشركة وخارجها وبشكل منفرد من دون الحاجة إلى مقاييس مساعدة، أفضل وعلى عكس المقاييس التقليدية التي تم انتقادها بسبب عجزها لقياس أداء الشركات بدقة كمقياس الربح المحاسبي (مطر والحمداني، ٢٠١٢: ١٤٨).

٢. يعد (EVA) أفضل من المقاييس التقليدية في شرح MVA، فهو يركز على قدرة الشركة لتحقيق عوائد أعلى من توقعات المساهمين. وعليه لا تعمل كمقياس للأداء المالي فحسب، لكن تعد أيضاً حجر الزاوية في تطوير الاستراتيجية وعملية التنفيذ التابعة للشركة. إذا يعمل (EVA) كإطار تحليلي لتقييم البدائل، وأداة تقييم فعلية وتسريع عملية اتخاذ القرار، وتعزيز العمل الجماعي (Altaf, 2016: 153-154).

٣. ينفذ مؤشر (EVA) في أي نوع من الشركات مدرجة أو غير مدرجة، ويمكن تطبيقه على الشركة ككل وكذلك على جزء واحد منها كمركز المسؤولية، وحدات الأعمال، أو الشركات التابعة. مما

يساعد في تحديد الأهداف وقياس أداء الشركة وشركائها. والعمل على تحسين الاتصال بين المستثمرين والمساهمين، كونه يعد أكثر من مجرد أداء عمل داخلي لتحديد الأجر التحفيزي، ونظام إدارة مالية شامل يدمج أنشطة التخطيط والرقابة، وعليه يوفر لغة مشتركة لاتخاذ القرار. ومن خلال تركيزه على خلق القيمة فإنه يوازن بشكل وثيق بين أهداف الشركة والمساهمين (López & Pontet, 2020: 10).

العلاقة بين التحفظ المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة: يؤكد بعض الباحثين بأنه لا يوجد تأثير للتحفظ المحاسبي على (EVA) في الشركات الصناعية بالرغم من أهميته كمؤشر يسهم في تحديد الربح الاقتصادي الفعلي للشركات عن طريق قياس صافي الأرباح التشغيلية بعد خصم تكلفة جميع عناصر رأس المال، إلا أن قدرة الأرباح التشغيلية بعد خصم الضرائب للشركات بالمتوسط لم تكن قادرة على تغطية متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال المستثمر، سواء كان من خلال أموال الغير أو المساهمين، مما يوضح ذلك وجود قيم سالبة عالية في (EVA) لدى أغلب الشركات الصناعية، الأمر الذي قد يفسر عدم وجود تأثير للتحفظ المحاسبي على (EVA) (صراوي، ٢٠١٩: ٣-٤، ٧٩).

أما (جبر والبيضان) فقد بحثا في الأسهم والتي تعد أكثر أدوات الاستثمار شيوعاً في الأسواق المالية بين المستثمرين، إذ تقوم الشركات بإصدارها لأجل تلبية احتياجاتها طويلة المدى، فهي تمثل شهادة ملكية بأرباح سنوية، فضلاً عن مكاسبها الرأسمالية التي تحققها عن طريق التغيرات الحاصلة في أسعار السوق والتي ليس لها تاريخ انتهاء صلاحية، إذ تتغير أرباحها بتغير إيرادات الشركة، وعليه يمثل مؤشر (EVA) أحد الأدوات المالية التي استخدمها الاقتصاديون لأكثر من 200 عام بعدة الطريقة الصحيحة لقياس ثروة المساهمين إذ إن ادخال تكلفة رأس المال في الحساب هو أهم ما يميز مؤشر (EVA) وذلك لأن من خلال المقاييس المحاسبية التقليدية التي قد تجمع الشركات تبدو رابحة وهي على عكس ذلك في الحقيقة، فضلاً عن ذلك يعمل مؤشر (EVA) على تصحيح هذا الخطأ المحاسبي بوضع تكلفة رأس المال في نظر الاعتبار من خلال اجبار المديرين على العمل لتعويضهم عن رأس المال الذي يستخدمونه في مشاريعهم (جبر والبيضان، ٢٠١٤: ٧٩). كما ويمكن الاعتماد على مؤشر (EVA) في توضيح تغيرات أسعار الأسهم لمساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الملائمة كالقرارات الاستثمارية بعدة أداة من أدوات اتخاذ القرار والتعرف على قوة ومدى تحسن أداء الشركة المالي والاقتصادي (الفودري وآخرون، ٢٠٢٢: ١٩٢٠).

بينما اوضحت دراسة (ابو حميدة، ٢٠١٧: ٧٦) إلى وجود تأثير ايجابي للتحفظ المحاسبي في القيمة الاقتصادية المضافة، وهذا التأثير نتيجة دور التحفظ المحاسبي في حماية مصالح المستثمرين من اتباع سياسات متفائلة من الإدارة تؤدي إلى تعظيم الأرباح، كما ويساعد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتخفيض سلوك الإدارة الانتهازي، فضلاً عن ذلك ارتفاع مصداقية المعلومات من خلال تقليل مخاطر عدم التماثل المصاحبة لها وزيادة ثقة حملة الاسهم بالمعلومات التي تقصح عنها الشركة، والإقبال على أسهمها، مما سيؤدي إلى تخفيض تكاليف التمويل وتعظيم قيمها الاقتصادية.

ونتيجة لما سبق قد توصل الباحثين إلى وجود تأثير غير مباشر للتحفظ المحاسبي على (EVA) إذ يفسر ارتفاع (EVA) عن تحسن مستوى إدارة الشركة وعليه ارتفاع قيمتها من خلال

اجبار الشركة بسياسة التحفظ المحاسبي الذي تعمل على اتباع طريقة جديدة في التحليل تعتمد على المؤشرات الاقتصادية.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

يتضمن هذا الجزء، مجتمع وعينة البحث، طريقة قياس متغيرات البحث، فضلاً عن ذلك مناقشة النتائج واختبار الفرضيات التي قام عليها الباحثان كالآتي:

أولاً. مجتمع وعينة البحث: تمثل مجتمع البحث بكافة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، في حين لخصت العينة بـ (10) مصرف، كما هو موضح في الجدول رقم (١)، وقد تمثلت الحدود الزمنية لهذه العينة بعشر سنوات امتدت من (2010) ولغاية (2019)، لتكون عدد المشاهدات التي شملها البحث (100) مشاهدة (مصرف/سنة)، علماً أنه تم اعتماد بيانات 2020 و2021 أيضاً لإكمال متطلبات قياس المتغيرات (أرباح السنة القادمة والأرباح بعد سنتين)، وكذلك بيانات 2008 و2009، (لقياس راس المال العامل لسنة سابقة ولسنتين سابقتين) وقد تم تحديد هذه العينة وفق شرطين أساسيين هما؛ الأول، توافر البيانات المالية لعام 2021، أما الشرط الثاني، فهو استمرار الشركات بالإفصاح عن بياناتها للسنوات المحددة دون انقطاع.

الجدول (١): المصارف عينة البحث

ت	المصرف	الرمز
1	مصرف بغداد	BBOB
2	المصرف العراقي الاسلامي	BIIB
3	مصرف المنصور للاستثمار	BMNS
4	مصرف الائتمان العراقي	BROI
5	مصرف سومر التجاري	BSUC
6	مصرف الخليج التجاري	BGUC
7	الموصل للتنمية والاستثمار	BMFI
8	مصرف الأهلي العراقي	BNOI
9	المصرف التجاري العراقي	BCOI
10	مصرف الاستثمار العراقي	BIBI

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي.

ثانياً. قياس متغيرات البحث: تضمن البحث نوعين من المتغيرات كالآتي:

المتغير الأول: المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) والذي تم قياسه وفق نموذج القيمة السوقية إلى الدفترية (MTB)، بالاعتماد على دراسة (Ryan & Beaver, 2000)، (جاسم، ٢٠٢٠)، إذ اتفق الباحثان (Ryan & Beaver) على أن نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية من أهم مقاييس التحفظ المحاسبي كونه يؤثر بشكل مباشر على قائمة الميزانية. فكلما كانت نتيجة نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية أقل من الواحد الصحيح دل ذلك على عدم وجود تحفظ محاسبي اما في حالة كانت نتيجة النموذج أكبر من الواحد الصحيح دل على وجود تحفظ محاسبي، ويمكن قياس التحفظ وفق الآتي (جاسم، ٢٠٢٠: ٩):

$$MTB = MVE_{it} / BVE_{it}$$

إذ إن:

(MTB): القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للشركة (i) للسنة (t).

- (MVEit): القيمة السوقية للشركة (i) للسنة (t).
- (BVEit): القيمة الدفترية للشركة (i) للسنة (t).
- إذ يتم قياس القيمة الدفترية لإجمالي حقوق الملكية كما يأتي:
- القيمة الدفترية = الأسهم العادية + احتياطي الأرباح / عدد الأسهم**
- أما القيمة السوقية فيتم قياسها من خلال ضرب سعر الإغلاق للسهم في إجمالي عدد الأسهم.
- المتغير الثاني: المتغير التابع (القيمة الاقتصادية المضافة (EVA))**، إذ تبين دراسة (حسين) الخطوات المتبعة لحساب القيمة الاقتصادية المضافة بالشكل الآتي (حسين، ٢٠١٦: ٢٦٣-٢٦٤):
- أ. تحديد معدل تكلفة اقتراض الأموال.
 - ب. تحديد متوسط تكلفة الأموال المملوكة.
 - ج. تحديد التكلفة الإجمالية لاقتراض الأموال في نهاية السنة.
 - د. تحديد الوزن النسبي لكل صندوق مقترض ومملوك معبراً عن نسبة كل منهما إلى إجمالي الأموال المقبوضة (المقترضة والمملوكة).
 - هـ. تحديد المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال بالصيغة التالية:
- (WACC) = (معدل تكلفة اقتراض الأموال × الوزن النسبي للأموال المقترضة) + (متوسط تكلفة الأموال المملوكة × الوزن النسبي للأموال المملوكة).**
- و. تحديد تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال المستثمر أو تكلفة القروض وحقوق الملكية من خلال إيجاد حاصل ضرب رأس المال المستثمر في نهاية الفترة في المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال.
- ز. يتم تحديد (EVA) من خلال حساب الفرق بين صافي ربح التشغيل في نهاية الفترة بعد الضريبة وتكلفة الفرصة البديلة لرأس المال المستثمر.
- وسيتم إعطاء القيمة (١) في حالة القيمة الموجبة كدليل على خلق القيمة، والقيمة (٠) بخلاف ذلك، للدلالة على انخفاض في القيمة.
- ثالثاً. اختبار فرضيات العلاقة**
- الفرضية الرئيسية الأولى:** هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين التحفظ المحاسبي مع القيمة الاقتصادية المضافة.
- باستخدام معامل الارتباط بيرسون تم اختبار مستوى العلاقة بين التحفظ المحاسبي (وفق مقياس MTB) مع القيمة الاقتصادية المضافة، والجدول رقم (٢) يظهر مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث.

الجدول (٢): الارتباط بين التحفظ المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة

التحفظ المحاسبي	(EVA)
(MTB)	
.545**	
.000	Sig

** وتعني أن الارتباط دال معنوياً عند 1% *: وتعني أن الارتباط دال معنوياً عند 5%

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (٢) أن هناك علاقة ارتباط إيجابية (طردية) ذات دلالة معنوية بين التحفظ المحاسبي حسب مقياس (MTB) مع القيمة الاقتصادية المضافة، بمعنى كلما ارتفع مستوى التحفظ المحاسبي رافق ذلك ارتفاع بخلق القيمة وفق القيمة الاقتصادية المضافة، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Novalia & Nindito, 2016) (ابو حميدة، ٢٠١٧) إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين التحفظ المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة. وتختلف عن دراسة (صراوي، ٢٠١٩) والتي توصلت إلى وجود علاقة ارتباط سلبية ذات دلالة معنوية بين التحفظ المحاسبي مع القيمة الاقتصادية المضافة، بمعنى كلما ارتفع مستوى التحفظ المحاسبي رافق ذلك انخفاض بخلق القيمة وفق القيمة الاقتصادية المضافة، ويعود السبب في الاختلاف كذلك إلى بيئة البحث الحالي والمقاييس المستخدمة في البحث الحالي مقارنة بالدراسات السابقة. وبناءً على ما سبق تقبل الفرضية الرئيسية الأولى.

الفرضية الرئيسية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية للتحفظ المحاسبي في القيمة الاقتصادية المضافة.

تم صياغة معادلة انحدار خطي بسيط لتقدير القيمة الاقتصادية المضافة بدلالة التحفظ المحاسبي (وفق مقياس MTB)، لغرض معرفة مستوى تأثير الأخير في القيمة الاقتصادية المضافة، والجدول رقم (٣) يظهر نتائج اختبار التأثير.

الجدول (٣): معادلة انحدار تأثير التحفظ المحاسبي (وفق مقياس MTB) في القيمة الاقتصادية المضافة

الأبعاد	المعامل الثابت (0β)	معامل الانحدار (β)	قيمة (T) (Sig.)	قيمة (F) (Sig.)	(R ²)	(R ²) المعدل
تحفظ (MTB)	-0.178	0.412	6.440 (0.000)	41.469 (0.000)	0.297	0.290

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (٣) ما يأتي:

١. ثبات نموذج الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (40.469) وهي معنوية عند مستوى معنوية 5%، معنى ذلك يمكن تقدير القيمة الاقتصادية المضافة بدلالة التحفظ المحاسبي (وفق مقياس MTB) وهذا يشير إلى صحة النموذج.
٢. ثبات معامل الحد الثابت لقيمة (T) البالغة (6.440)، بدلالة معنوية (0.000) وهي أقل من 5% مما يدل على معنوية تأثير التحفظ المحاسبي (وفق مقياس MTB) في القيمة الاقتصادية المضافة.
٣. تدل قيمة بيتا (β) البالغة (0.412) الموجبة على أن التأثير إيجابي (طردية)، بمعنى كلما زاد توجه الشركات نحو تبني التحفظ المحاسبي (وفق مقياس MTB) بنسبة 100% انعكس ذلك في ارتفاع مستويات القيمة الاقتصادية المضافة بنسبة 41% وهذا مؤشر مشجع للمصارف بتبني التحفظ المحاسبي لتعزيز القيمة الاقتصادية.
٤. تشير قيمة معامل التحديد (R²) البالغة (0.297) على أن التحفظ المحاسبي (وفق مقياس MTB) يفسر ما نسبته (29.7%) من التغيرات الحاصلة في القيمة الاقتصادية المضافة وهي نسبة جيدة وإن النسبة التفسير الأكبر البالغة (70.3%) تعود لمسببات وعوامل أخرى غير ظاهرة في النموذج

الحالي، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (ابو حميدة، ٢٠١٧) (Novalia & Nindito, 2016) والتي أشارت إلى وجود تأثير إيجابي للتحفظ المحاسبي على القيمة الاقتصادية المضافة، بمعنى كلما زاد اهتمام الشركات وتوجهها إلى تبني سياسة التحفظ المحاسبي رافق ذلك ارتفاع في مستويات (EVA) وفي حالة عدم تطبيق الشركات لسياسة التحفظ المحاسبي ستكون العلاقة سلبية وغير معنوية بين التحفظ المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة، وهذا ما يتطابق مع نتائج البحث الحالي، وعليه تقبل الفرضية الرئيسة الثانية.

المحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات

١. يعد التحفظ المحاسبي مفهوماً مثيراً للجدل، بسبب عدم وجود تعريف موحد ومعتمد في أدبيات المحاسبة منذ بدايته وحتى الوقت الحالي، ونتيجة لذلك طور الباحثون تعريفات متنوعة تتناول التحفظ المحاسبي في مختلف جوانبه.
٢. يستخدم التحفظ المحاسبي كأداة دعم وتعزيز شفافية التقارير المالية التي تعد من المطالب الأساسية لضمان الثقة في المعلومات المحاسبية التي تقدم للمستفيدين، والحد من مخاطر فشل الشركات من خلال زيادة مستوى ملائمة المعلومات.
٣. اكتسبت (EVA) قبولاً دولياً متزايداً كأداة تقدير للربح الاقتصادي الحقيقي. كما ويتفق الباحثون على أنه يمكن استخدام مؤشر (EVA) لمواجهة أوجه القصور في مؤشرات المحاسبة التقليدية، ولحل وتقييم نتائج ممارسات إدارة الأرباح. لأنه يوفر أسلوباً يمكن من خلاله التأكد من كفاءة أداء الشركة ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها.
٤. وجود علاقة ارتباط إيجابية (طردية) ذات دلالة معنوية بين التحفظ المحاسبي حسب مقياس (MTB) مع القيمة الاقتصادية المضافة، بمعنى كلما ارتفع مستوى التحفظ المحاسبي رافق ذلك ارتفاع بخلق القيمة وفق القيمة الاقتصادية المضافة.
٥. وجود تأثير ذو دلالة معنوية للتحفظ المحاسبي (وفق مقياس MTB) في القيمة الاقتصادية المضافة وهذا التأثير إيجابي (طردية)، بمعنى كلما زاد توجه الشركات نحو تبني التحفظ المحاسبي (وفق مقياس MTB) انعكس ذلك في ارتفاع مستويات القيمة الاقتصادية المضافة بنسبة 41% وهذا مؤشر مشجع للمصارف بتبني التحفظ المحاسبي لتعزيز القيمة الاقتصادية.

ثانياً. التوصيات: يمكن تقديم توصيات البحث على النحو الآتي:

١. ضرورة التزام المصارف والشركات العراقية بسياسة التحفظ المحاسبي بمستوى معقول دون المبالغة فيه بهدف الحد من ممارسات إدارة الأرباح التي تتعرض لها نتيجة الالتزام المالية المتعاقبة.
٢. ضرورة توجيه العديد من البحوث التطبيقية لتطوير وزيادة الثقة في استخدام سياسة التحفظ المحاسبي في بيئات وقطاعات أخرى.
٣. ضرورة حث المصارف والشركات الاعتماد على مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة للتغلب على أوجه القصور في المقاييس التقليدية.
٤. توعية الشركات على ضرورة منح جميع الموظفين دورات تدريبية تعزز بها قدراتهم على ممارسة سياسة التحفظ المحاسبي لمنع التلاعب بالأرباح، من خلال الاستعانة بذوي الخبرة والمعرفة في هذا المجال.

٥. ضرورة تدريب الإدارة العليا والعاملين في المستويات كافة على كيفية تطبيق هذا مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

١. ابو حميدة. أشرف محمد صلاح زكي، (٢٠١٧)، أثر التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المدرجة في بورصة فلسطين على القيمة الاقتصادية المضافة. رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة. قسم المحاسبة. كلية الاقتصاد والعلوم الادارية. جامعة الازهر، غزة.
٢. ابراهيم، طارق و فيق، (٢٠٢١)، قياس أثر المحاسبة عن القيمة العادلة على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية لشركات المساهمة (دراسة تطبيقية)، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد ٢٢، العدد ٤، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، مصر.
٣. ابراهيم. اية عبد الكريم، القاموسي. ضياء عبد الحسين، (٢٠١٨)، تأثير تمهيد الدخل في القيمة الاقتصادية المضافة دراسة تطبيقية في عينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الحادية والاربعون، العدد مئة وخمسة عشر، الجامعة التقنية الوسطى، الكلية التقنية الإدارية، بغداد، العراق.
٤. ابراهيم. رغبة ابراهيم محمد، الباز. مصطفى على محمود، غالي. اشرف احمد محمد، (٢٠٢١)، انعكاس الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة على القيمة الاقتصادية المضافة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد ١٢، العدد ٣، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر.
٥. احمد. شريف محمد على، عمر. علاء الدين عبد العزيز فهمي، الفودري. أحمد إسماعيل، (٢٠٢٢)، دور تطبيق مدخل القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) في تقييم الأداء الإستراتيجي كأحد متطلبات تحقيق التنمية المستدامة-دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الكويتية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، (٤)١٣، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، القاهرة، مصر.
٦. حسن، نصر طه، (٢٠١٥)، حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي والقرارات المالية: أدلة عملية من البيئة السعودية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٤٥(٣)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
٧. حسين. محمد عبدالكريم، شعبان. سمير عماد، ياسين. عمار طه، (٢٠٢٠)، تأثير الأزمات المالية في مستويات التحفظ المحاسبي أدلة تجريبية من الشركات الصناعية العراقية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٦، العدد خاص ج ١، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، صلاح الدين، العراق.
٨. حسين. علاء على احمد، (٢٠١٦)، قياس العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومستويات مخاطر الائتمان المصرفي وانعكاساتها على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري: دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد ٢٠(٤)، قسم المحاسبة والمدققة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الجمهورية العربية المصرية.
٩. جاسم، مثنى جاسم، سليم، أياد دخیل، فارس، أشرف هاشم، (٢٠٢١)، تأثير الخصائص الديموغرافية لأعضاء مجلس الإدارة في التحفظ غير المشروط: دراسة على عينة من الشركات

- المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجله اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد ١، العدد ١، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
١٠. جاسم. مثنى روكان، (٢٠٢٠)، أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS) على التحفظ المحاسبي دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، ١٦(٥١)، قسم المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، صلاح الدين، العراق.
١١. جبر، شذى عبد الحسين، البيضاني، رجاء ماجد حسن، (٢٠١٤)، تقييم الأداء المالي للشركات باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة وأثرها على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد ٣٧، العدد ١٠٠، الكلية التقنية الإدارية، العراق.
١٢. شحاته، محمد موسى، (٢٠٢٠)، أثر محددات الإفصاح عن شريك المدققة على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية: مع دليل تطبيقي بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، ٧(٢)، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، مصر.
١٣. عماش، مصطفى بدر، حسين، علي إبراهيم، (٢٠٢١)، العلاقة بين التحفظ والتحوط المحاسبي: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٧، العدد ٥٥، الجزء ١.
١٤. عبدالرحمن، أحمد جاسم حميد، (٢٠٢١)، تأثير التحفظ المحاسبي في الإفصاح عن المخاطر المصرفية في ظل دورة حياة الوحدة الاقتصادية/ دراسة على عينة من المصارف العراقية والخليجية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
١٥. عمر. السر الحسن، عبد القادر. ادريس الحسن، (٢٠٢٠)، أثر مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في مكونات هيكل تمويل الشركات، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، ٤ (١٣).
١٦. عوجة. حسنين كاظم، (٢٠١٧)، التحفظ المحاسبي وأثره في تقييم أداء المصارف العراقية الخاصة: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٩، العدد ١، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.
١٧. شحاته، محمد موسى، (٢٠٢٠)، أثر محددات الإفصاح عن شريك المدققة على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية: مع دليل تطبيقي بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، ٧(٢)، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، مصر.
١٨. صالح، أحمد السيد إبراهيم، (٢٠١٧)، أثر درجة الإفصاح في تقرير لجنة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية-دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، المجلد ٥٤، العدد ١، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، مصر.
١٩. صراوي، محمد داود محمد، (٢٠١٩)، أثر التحفظ المحاسبي على العائد المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية في سوق عمان المالي أثر التحفظ المحاسبي على

الدخل المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

٢٠. مطر. زينب جمعة، الحمداني. بهاء حسين، (٢٠٢١)، تقييم أداء الوحدة الاقتصادية باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة عشرة، العدد ٦٨، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

٢١. هاشم. صبيحة قاسم، كريم. مهدي عبد الحسين، (٢٠١٦)، العلاقة السببية بين حجم المديونية والقيمة الاقتصادية المضافة في ظل تباين حجم المنشأة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، ٢٢(٩١)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

ثانياً. المصادر الأجنبية

1. Altaf, N., (2016), Economic value added or earnings: what explains market value in Indian firms?. *Future Business Journal*, 2(2), 152-166.
2. Beaver, W. H., & Ryan, S. G., (2005), Conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling. *Review of accounting studies*, 10(2), 269-309. <https://doi.org/10.1007/s11142-005-1533-5>
3. Ball, R., Kothari, S. P., & Nikolaev, V. V., (2013), On estimating conditional conservatism. *The Accounting Review*, 88(3), 755-787. <https://doi.org/10.2308/accr-50371>
4. Basu, S., (1997), The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings. *Journal of accounting and economics*, 24(1), 3-37. [https://doi.org/10.1016/S0165-4101\(97\)00014-1](https://doi.org/10.1016/S0165-4101(97)00014-1)
5. Beaver, W. H., & Ryan, S. G., (2000), Biases and lags in book value and their effects on the ability of the book-to-market ratio to predict book return on equity. *Journal of accounting research*, 38(1), <https://doi.org/10.2307/2672925>
6. Dai, L., & Ngo, P. T., (2013), Political uncertainty and accounting conservatism: evidence from the US presidential election cycle. <https://mpa.ub.uni-muenchen.de/43606/>
7. Hämäläinen, S., (2011), The effect of institutional settings on accounting conservatism—Empirical evidence from the Nordic countries and the transitional economies of Europe. Degree of Doctor. Lappeenranta University of Technology. Lappeenranta, Finland.
8. Hajawiyah, A., Wahyudin, A., Kiswanto, Sakinah, & Pahala, I., (2020), The effect of good corporate governance mechanisms on accounting conservatism with leverage as a moderating variable. *Cogent Business & Management*, 7(1).
9. Hussein, ali Ibrahim & Mahmood, saddam Mohammed & Hussein, wisam Neema, (2018), The Relationship Between The Accounting Conservatism And The Financial Performance Efficiency of The Banks According The Data Envelopment Analysis: Evidence From Iraq, *Opcion*, Vol. 34, No. 85.
10. López Avila, C. O., & Pontet Ubal, N., (2020), Complementary break-even point with economic value added, *Documento de Investigación*, Nro.121. Facultad de Administración y Ciencias Sociales. Universidad ORT Uruguay .

11. Novalia, F., & Nindito, M., (2016), The Influence of Accounting Conservatism and Economic Value Added on Corporate Equity Assessment. *Jurnal Ilmiah Wahana Akuntansi*, 11(2).
12. Nur, M., Anugerah, R., & Indrawati, N., (2019), The Role of Internal Corporate Governance Mechanism in Accounting Conservatism. *Journal of Accounting Research, Organization and Economics*, 2(1). <https://doi.org/10.24815/jaroe.v2i1.13792>.
13. Sharma, A. K., & Kumar, S., (2012), (EVA) versus conventional performance measures-empirical evidence from India. *ASBBS Proceedings*, 19(1), 804.
14. Subedi, M., & Farazmand, A., (2020), Economic Value Added (EVA) for Performance (EVA)luation of Public Organizations. *Public Organization Review*, 20(4), 613-630. <https://doi.org/10.1007/s11115-020-00493-2>
15. Vishnani, S., & Misra, D., (2016), Accounting conservatism: evidence from Indian markets. *Theoretical Economics Letters*, 6(5), Jaipuria Institute of Management, Lucknow, India. <https://doi.org/10.4236/tel.2016.65100>.
16. Watts, R. L., (2003), Conservatism in accounting part I: Explanations and implications. *Accounting horizons*, 17(3), 207-221
17. Wang, R., (2018), Strategic Deviance and Accounting Conservatism. *American Journal of Industrial and Business Management*, 8(05), Department of Accounting, Jinan University, Guangzhou, China .<https://doi.org/10.4236/ajibm.2018.85082>.
18. Zhong, Y., & Li, W., (2017), Accounting conservatism: A literature review. *Australian Accounting Review*, 27(2), 195-213. <https://doi.org/10.1111/auar.12107>